حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٦ (عدد يوليو – سبتمبر ٢٠١٨)

http://www.aafu.journals.ekb.eg

(دورية علمية محكمة)

جامعة عين شمس

كلية الآداب

العلاقات الافغانية – السعودية وموقف المملكة العربية السعودية من الخلاف الأفغاني–الباكستاني حول قضية البشتونستان ١٩٣٢–١٩٧٣

مي فاضل مجيد الربيعي *

وزارة التربية–بغداد

المستخلص

بعد أن استتبت الأوضاع السياسية للملك الافغاني محمد نادر شاه (١٩٢٩–١٩٣٣) واستطاع أن يقضي على الفوضى والانقسام السياسي ويؤسس اسرة ملكية جديدة استطاعت النهوض بالبلاد وتطبيق برنامج إصلاحي يحقق فيه الاستقرار السياسي الداخلي ويحافظ على استقلال البلاد، فاتجهت الحكومة الافغانية إلى توسيع علاقاتها الإقليمية مع الدول الاسلامية المستقلة، رغبة منها في التحلي بوعي دولي وتعميق الصلات السياسية عن طريق اجراء اتصالات مع دول المنطقة لضمان الحصول على المساعدات الاقتصادية أو الفنية أو توسيع التجارة الخارجية[١]، فاتجهت نحو الدول الإسلامية ومنها الحجاز قبلة العالم الإسلامي.

تسلط هذه الدراسة الضوء على نشأة العلاقات الدبلوماسية بين مملكة أفغانستان ومملكة الحجاز، وتطور تلك العلاقات بينهما ابتداءً بمشاركة أفغانستان في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في مكة عام ١٩٢٦م لمنح التأييد الإسلامي للمملكة الحديثة، وتوثيق تلك العلاقات في عهد الملك محمد نادر شاه عام ١٩٣٢ بمعاهدة اعترف فيها الجانبان بالاستقلال التام للمملكتين الأفغانية والسعودية، وتبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين للتنسيق مع السلطات السعودية لرعاية الحجاج الأفغان، ثم تطرقت إلى مساعي المملكة العربية السعودية في حل الخلاف الأفغاني–الباكستاني حول قضية البشتونستان، ومن ثم الدور الإسلامي الذي أبدته الحكومة الأفغانية لدعم المؤتمر الإسلامي الذي تزعمته المملكة العربية السعودية ودورها في تلك المؤتمرات لدعم قضايا العرب والمسلمين.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

المقدمة

بعد أن استتبت الأوضاع السياسية للملك الافغاني محمد نادر شاه (١٩٢٩-١٩٣٣) واستطاع أن يقضي على الفوضى والانقسام السياسي ويؤسس اسرة ملكية جديدة استطاعت النهوض بالبلاد وتطبيق برنامج إصلاحي يحقق فيه الاستقرار السياسي الداخلي ويحافظ على استقلال البلاد، فاتجهت الحكومة الافغانية إلى توسيع علاقاتها الإقليمية مع الدول الاسلامية المستقلة، رغبة منها في التحلي بوعي دولي وتعميق الصلات السياسية عن طريق اجراء اتصالات مع دول المنطقة لضمان الحصول على المساعدات الاقتصادية أو الفنية أو توسيع التجارة الخارجية[١]، فاتجهت نحو الدول الإسلامية ومنها الحجاز قبلة العالم الإسلامي.

تسلط هذه الدراسة الضوء على نشأة العلاقات الدبلوماسية بين مملكة أفغانستان ومملكة الحجاز، وتطور تلك العلاقات بينهما ابتداءً بمشاركة أفغانستان في المؤتمر الإسلامي الذي عقد في مكة عام ١٩٢٦م لمنح التأييد الإسلامي للمملكة الحديثة، وتوثيق تلك العلاقات في عهد الملك محمد نادر شاه عام ١٩٣٢ بمعاهدة اعترف فيها الجانبان بالاستقلال التام للمملكتين الأفغانية والسعودية، وتبادل التمثيل الدبلوماسي بين البلدين للتنسيق مع السلطات السعودية لرعاية الحجاج الأفغان، ثم تطرقت إلى مساعي المملكة العربية السعودية في حل الخلاف الأفغاني–الباكستاني حول قضية البشتونستان، ومن ثم الدور الإسلامي الذي أبدته الحكومة الأفغانية لدعم المؤتمر الإسلامي الذي تزعمته المملكة العربية السعودية ودورها في تلك المؤتمرات لدعم قضايا العرب والمسلمين.

نشأة العلاقات الأفغانية-الحجازية

بعد ان استطاع عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود (١٨٧٦-١٩٥٣) من بسط سيطرته على الحجاز، بويع ملكاً عليها في ١١ ديسمبر ١٩٢٥ من قبل أشراف مكة والمدينة، وبات لقبه الرسمي (ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاته)، سعى للحصول على اعتراف دولي وإقليمي بحكومته، ففي ١٦ فبراير ١٩٢٦ حصل على اعتراف الحكومة السوفيتية، وكانت خطوته التالية تتمثل في الحصول على اعتراف الدول الإسلامية بمملكته، ولتحقيق ذلك وجّه دعوة إلى عدد من الحكومات الإسلامية في المنطقة ومنها مصر وافغانستان وتركيا وايران، هذا فضلا عن عدد من رؤساء المجالس الاسلامية في القدس وبومباي، وعقد المؤتمر الإسلامي في يونيو١٩٢٦ في مكة حضره (٦٩) مندوباً عن المنظمات الإسلامية في الهند ومصر والاتحاد السوفيتي وجاوا وفلسطين ولبنان وسوريا والسودان ونجد والحجاز وعسير وأفغانستان واليمن وغيرها[٢].

وفي خطابه الافتتاحي للمؤتمر الإسلامي أكد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود بأنه أول اجتماع في تاريخ الإسلام، ودعا الحضور إلى "التشاور في كل ما يرون فيه مصالح الحجاز الدينية والعمرانية، وإلى وضع النظم التي يطمئن بها العالم الإسلامي بإقامة شرع الله والتزام أحكامه وآداب دينه في مهد الإسلام ومهبط الوحي وتطهيره من البدع والخرافات والفواحش والمنكرات، وباستقلاله المطلق وسلامته من كل نفوذ أجنبي"، ودعاهم إلى النظر في كل وسيلة "لجعل حرم الله وحرم رسوله أرقى معاهد العلوم علماً وعرفاناً، وأولى البلاد الإسلامية بإحياء دعوة الإسلام"[٣]. وفي نهاية المؤتمر اعترفت الوفود المشاركة بالملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود "حامياً للحرمين" وبهذا حصل على اعترافات بزعامته الدينية من الدول الإسلامية التي شاركت في المؤتمر ومن ضمنهم الوفد الأفغاني[٤].

وبسبب الآراء الدينية المتشددة التي تبنتها الحكومة السعودية، لم يرق لها الدعوات الإصلاحية وبرامج التجديد والإصلاح التي نفذها الرئيس التركي مصطفى أتاتورك والبرنامج الإصلاحي الذي تبناه الملك الأفغاني أمان الله خان (١٩١٩-١٩٢٩) للنهوض بأفغانستان وجعلها دولة حديثة، لاعتقادهم أن هذه الإصلاحات تشكل خطراً وتهديداً للمصالح المادية للأغلبية[٥]، ولهذا لم تنشأ علاقات دبلوماسية وتمثيل دبلوماسي بين البلدين.

وبعد تغير الأوضاع السياسية في أفغانستان واعتلاء محمد نادر شاه العرش الأفغاني عام ١٩٢٩، وسعيه إلى بناء نظام سياسي واقتصادي واجتماعي يراعي فيه تعاليم الدين الإسلامي وبناء علاقات دبلوماسية مع الدول الشرق الإسلامية، أرسل وزير الخارجية الأفغاني فيض محمد خان في فبراير ١٩٣٢ مستشار السفارة الأفغانية في أنقرة ميرزا عيسى بليخ خان إلى الحجاز لمفاتحة الحكومة الحجازية بشأن إقامة علاقات سياسية بين البلدين، إلا أنه لم يلقَ استجابة تذكر من الجانب السعودي[٦]، إلا أن هذا الأمر لم يثن الحكومة الأفغانية عن سعيها الى إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين، فأرسل الملك محمد نادر شاه مندوباً فوق العادة هو ابن عمه ووزير بلاطه الملكي الأفغاني الأمير أحمد شاه خان على رأس وفد رسمي قبيل موسم الحج في أبريل ١٩٣٢، لمفاتحة المسؤولين السعوديين لعقد معاهدة صداقة مع حكومة الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، وللتنسيق مع المسؤولين السعوديين لرعاية الحجاج الأفغان أثناء موسم الحج، وحاول الوفد الأفغاني إثارة اهتمام المسؤولين السعوديين عن طريق الصحافة فأرسل أحد أعضاء الوفد مشير الطرزي مقالاً إلى جريدة أم القرى، عبر فيها عن رغبة الحكومة الأفغانية في إقامة صلات مع الدول الإسلامية لتحقيق اتفاق إسلامي، ويبدو أن هذا التوجه نحو مملكة الحجاز ونجد لمكانتها الدينية التي تتمتع بها كونها قبلة العالم الإسلامي، قد لاقى الأمر ترحيباً من الجانب الحجازي، وتم توقيع معاهدة صداقة بين المملكة الحجازية والنجدية ومملكة أفغانستان في جدة في ٥ مايو ١٩٣٢، وقعها نيابة عن ملك الأفغان الأمير أحمد شاه خان وبالنيابة عن ملك الحجاز ونجد وملحقاتها القائم بالأعمال وكيل وزارة الخارجية يوسف ياسين[٧]، تضمنت المادة الأولى منها اعترافاً متبادلاً بين المملكتين الحجازية والأفغانية باستقلال كل منهما استقلالاً تامّاً، أمّا المادة الثالثة فقد تضمنت تبادل التمثيل السياسي والقنصلي بينهما، وتعهد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود في المادة الخامسة بتقديم التسهيلات والحماية للرعايا الأفغان الذين يقصدون الحجاز لأداء فريضة الحج أسوة بغيرهم من الحجاج المسلمين، وتعهد الطرفان المتعاقدان بتسليم مخلفات المتوفين من رعاياهما حين يتوفون في بلاد الفريق الآخر إلى الممثلين الرسميين المقيمين في تلك البلاد[٨].

وبعد أسبوع من توقيع المعاهدة قدّم الأمير أحمد شاه مسعود أوراق اعتماده كممثل للحكومة الأفغانية في بلاد الحجاز ونجد، وقد استغل وجوده في مكة المكرمة وابتاع داراً واسعة لتكون مقراً للحجاج الأفغان أثناء تأدية فريضة الحج، وكان عدد الحجاج في ذلك العام لا يزيد عن ثلاثة آلاف حاج أفغاني[٩].

استمرت العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بعد إعلان قيام المملكة السعودية في ١٨ سبتمبر١٩٣٢ والتي ضمت الحجاز ونجد وعسير وعاصمتها الرياض، وسعى الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود إلى بناء علاقات دبلوماسية مع الدول الإسلامية في محيطه الإقليمي لكسب التأييد الدولي الإسلامي لحكومته التي أنشأ نظامها الإداري وفقاً لتعاليم الدين الإسلامي، ووقع الجانبان معاهدة صداقة بين المملكة العربية السعودية

ومملكة افغانستان في ١٧ أبريل ١٩٣٤ جدّد فيها الجانبان الاعتراف بالاستقلال التام للمملكتين، وتبادل المندوبين الممثلين للمملكتين لرعاية مصالح رعاياهما. والواقع أن العلاقات بين البلدين اتسمت بالفتور وأقتصرت

على وجود مندوب أفغاني في العربية السعودية لرعاية مصالح الحجاج الأفغان، ولم تكن الحكومة السعودية مكترثة للدخول في مواثيق وأحلاف إقليمية مع دول إسلامية عشيّة الحرب العالمية الثانية، إذ رفضت الدعوة التي وجهت إليها من العراق للانضمام إلى ميثاق سعد آباد عام ١٩٣٧ الذي ضمّ (العراق وتركيا وإيران وأفغانستان) لتكوين ميثاق سداسي في الشرق الأدنى يضمّ اليمن أيضاً، يتم من خلاله توحيد مساعي حكوماته وشعوبه في أهداف واحدة ويكفل سلامة وطمأنينة دوله ضد الأطماع الخارجية، وكانت حجتها أن مواد الميثاق تستند إلى مواد ميثاق عصبة الأمم الذي لم تكن هي عضوة في العصبة(١٠).

موقف المملكة العربية السعودية من الخلاف الأفغاني-الباكستاني حول قضية البشتونستان

بعد الانسحاب البريطاني من شبه القارة الهندية عام ١٩٤٧، تم تقسيمها إلى دولتين هما باكستان والهند، ولكن هذا التقسيم لم يأخذ في الاعتبار التركيب القومي والعرقي للسكان، ولا للروابط الاقتصادية والثقافية القائمة، كانت الفروق الدينية بين السكان هي النقطة الوحيدة التي وُضِعتْ في الاعتبار، وهكذا تشكلت باكستان من المناطق التي يقطنها أغلبية مسلمة من الشمال الغربي والشمال الشرقي في الهند البريطانية، وسميتا بعد ذلك بباكستان الغربية وباكستان الشرقية(١١).

رحبت الحكومة الأفغانية بانتهاء الحكم البريطاني الاستعماري في شبه القارة الهندية وعدّت الانسحاب البريطاني علامة على ضعف بريطانيا التي لم يعد باستطاعتها الاحتفاظ بمستعمراتها في الشرق ونهاية التدخل البريطاني في أفغانستان، وكان لظهور دولتي الهند وباكستان أثراً في تغيير الوضع الدولي الأفغاني، إذ عُدَّ مقدمة للتخلص من الإرث الاستعماري البريطاني لسكان الاقسام الشمالية الغربية من الهند البريطانية وهم قبائل البشتون الذين أُجبروا على الانضمام إلى الهند البريطانية ولا سيما أن باكستان تشترك مع أفغانستان في الفي ومائة من الكيلو مترات كحدود دولية(١٢).

أصبحت مشكلة تقرير مصير قبائل البشتون نقطة مهمة في السياسة الخارجية الأفغانية، وطالبت الحكومة الأفغانية بإعطاء أفراد هذه القبائل فرصة تقرير مصيرهم بأنفسهم وإلى أي دولة يرغبون في الانتماء. إذ وجهت الحكومة الأفغانية عام ١٩٤٧ بياناً للحكومة البريطانية عن طريق القنوات الرسمية، بينت فيه ضرورة تقرير مصير الشعب البشتوني في منطقة الحدود الشمالية الغربية بما ينسجم مع رغبات الافغان بناءً على التغيرات في الوضع السياسي الهندي، واصرّت على إجراء استفتاء في هذه المنطقة، ونشرت العديد من الصحف الافغانية مقالات عن الإجراءات التي ستتخذها الحكومة لدعم قبائل البشتون في باكستان، وعمَّ البلاد تعاطف كبير مع قضية البشتونستان، وعدَّتْ الحكومة الافغانية الاتفاقية التي عقدت بين حكومة الهند البريطانية والأمير عبد الرحمن عام ١٨٩٣ لتحديد الحدود الشرقية والجنوبية مع أفغانستان وجعلت جبال سليمان حدّاً فاصلاً بين البلدين وجعل خط الحدود الشرقي والجنوبي يمتد من واخان إلى حدود بلاد فارس، وعُرِفَ هذا الحد بـــ (خط ديوراند) الذي قسَّم قبائل البشتونستان إلى قسمين الهند البريطانية وأفغانستان(١٣).

عدَتْ الحكومة الأفغانية أن هذه الاتفاقية التي فرضتها بريطانيا على أفغانستان قد فقدت قوتها القانونية بعد الانسحاب البريطاني من شبه القارة الهندية، وأن خط ديوراند هو فاصل حدودي فرضته بريطانيا على أفغانستان وليس له أية حرمة قانونية وعدَّته باطلاً بعد انتهاء الحكم البريطاني في الهند لأن أحد طرفي الاتفاق لم يعد له وجود(١٤).

حاولت الحكومة الافغانية الدخول في مفاوضات مع الحكومة الباكستانية، فأرسلت وفداً في نوفمبر عام ١٩٤٧ برئاسة نجيب الله خان، فأجرى مفاوضات مع حاكم باكستان العام محمد علي جناح (١٩٤٧-١٩٤٨) لمناقشة المعاهدات القديمة ولتعديل الوضع السياسي للمنطقة ومصير قبائل البشتون على الجانبين الباكستاني والافغاني، إلا أن السلطات الباكستانية لم تستجب للدعوات الأفغانية ولجأت إلى تعزيز مواقعها العسكرية في منطقة الحدود الباكستانية الأفغانية(١٥)، مما دفع الحكومة الأفغانية إلى شنَ حملة اعلامية لإقامة دولة بشتونستان المستقلة لتضم قبائل البشتون القاطنة في إقليم الحدود الشمالية الغربية والأقسام الإدارية القبلية ومنطقة بلوشستان، واستخدمت في هذه الحملة وسائل الإذاعة والصحف الافغانية كافة، فلجأ الجانب الباكستاني إلى اتخاذ إجراءات عسكرية في المناطق الحدودية، إذ زاد من عدد أفراد الشرطة تحسباً لتطور الموقف(١٦)، ثم أعلن الحاكم الباكستاني العام لياقت علي خان (١٩٤٨-١٩٥١) في ٣ مايو ١٩٤٩ أن القبائل الموجودة في منطقة ديوراند في منطقة الحدود الفاصلة بين البلدين هي جزء لا يتجزأ من باكستان(١٧).

تدهورت العلاقات بين البلدين بسبب الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة الباكستانية ضد التجارة الأفغانية التي تمر عبر ميناء كراتشي (المنفذ التجاري الوحيد لأفغانستان مع العالم الخارجي) ومقابل ذلك استمرت الحكومة الأفغانية في سياستها لدعم قضية البشتونستان، إذ نشأت ممثلية بشتونية في الجانب الأفغاني من خط ديوراند في ١٢ آغسطس ١٩٤٩ تجمع فيها عدد كبير من البشتون، مما أدى إلى صدام عسكري وخرق للحدود الباكستانية واشتباكات بين الجانبين(١٨)، إذ عدَّت الحكومة الباكستانية ان المناداة بدولة البشتونستان هي محاولة لتخريب ولاء وإخلاص القبائل البشتونية على الجانب الباكستاني من خط ديوراند، مما أدى إلى استمرار العمليات العدائية بين البلدين(١٩).

حاولت الحكومة الأفغانية كسب التأييد الدولي لقضية البشتونستان، في الوقت الذي وقفت فيه الحكومة البريطانية إلى جانب الحكومة الباكستانية وعدَّتها وريثة حقوق وواجبات حكومة الهند البريطانية السابقة، وأن خط ديوراند هو الحد الدولي بين البلدين، والواقع أن هذا الدعم السياسي يستند إلى كون باكستان عضواً في رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث)(٢٠).

فقام الملك محمد ظاهر شاه (١٩٣٣-١٩٧٣) بجولة رسمية زار خلالها عدداً من الدول الإسلامية منها مصر، ثم المملكة العربية السعودية،ثم العراق لشرح موقف حكومته وكسب التأييد الإقليمي لمنح قبائل البشتون حق تقرير المصير، وإعادة النظر بالمعاهدة القديمة لتعديل الوضع السياسي لسكان تلك المنطقة(٢١)، فوصل إلى مطار جدة في ١٦ مارس ١٩٥٠ واستقبله الأمير فيصل بن سعود، ثم توجه إلى مكة المكرمة(٢٢) حيث التقى الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود، وجرت محادثات بينهما طلب فيها الملك الأفغاني من الملك عبد العزيز التوسط لحل الخلاف الحدودي بين أفغانستان وباكستان، وقد استجاب الملك عبد العزيز له وكلّفَ وزير المملكة المفوض في كابول فؤاد الخطيب بإجراء مباحثات مع الجانب الباكستاني في كراتشي قبل المجيء إلى الرياض، واثناء المباحثات بين العاهلين السعودي والأفغاني طلب الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل

سعود من الملك محمد ظاهر شاه عدم اتباع سياسة مناهضة للحكومة الباكستانية لحين إيجاد تسوية للخلاف بين البلدين، والواقع أن الحكومة السعودية كانت مقتنعة بأن الموقف الباكستاني له ما يبرره، وساد اعتقاد لدى الأوساط الباكستانية بأن الوساطة السعودية ستسفر عن نتائج حسنة من شأنها أن تغير قناعات الأفغان بشأن الخلاف بين البلدين، ثم غادر الملك محمد ظاهر شاه في ٢٠ مارس ١٩٥٠ إلى العراق، ومنها إلى إيران عائداً إلى بلاده. بعد حصوله على وعود من الحكومة السعودية للقيام بدور الوسيط لحل الخلاف بين البلدين الجارين(٢٣).

طُرحتْ مشكلة الخلاف الأفغاني–الباكستاني اثناء انعقاد المؤتمر الإسلامي الذي عُقد في كراتشي في فبراير ١٩٥١، واشترط الجانب الأفغاني إلغاء خط ديوراند، أمّا الباكستانيين فقد أصرّوا على اعتراف الأفغانيين بخط ديوراند كنقطة لبداية المفاوضات بين الجانبين(٢٤)، وبعد مداولات قرر المؤتمرون تشكيل لجنة تمثل اربع حكومات إسلامية للتوسط في حلّ الخلاف هي (مصر والسعودية وإيران وتركيا).

سعت الحكومة السعودية إلى حل الخلاف بين البلدين الجارين المسلمين انطلاقاً من كونها قبلة العالم الإسلامي، فعرضت التوسط بين الجانبين الأفغاني والباكستاني، وكانت أولى خطوات الوساطة هي زيارة الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود (١٩٥٣–١٩٦٤) باكستان أوائل مايو ١٩٥٤ وأجرى مباحثات مع الحكومة الباكستانية للاطلاع على الاوضاع هناك، "ودعا فيها إلى جمع كلمة المسلمين عامة في مشارق الارض ومغاربها على الحق وأن يكونوا متحابين في الله"(٢٥).

اتخذت الحكومة الباكستانية إجراءات إدارية في ٢٧ مارس ١٩٥٥ بضم الأقاليم والولايات غرب باكستان في وحدة إدارية واحدة، الامر الذي أدى إلى قيام مظاهرة أمام السفارة الباكستانية في كابول هاجم فيها المتظاهرون السفارة وأحرقوا محتوياتها ومزقوا العلم الباكستاني، كما وقعت اعتداءات أخرى على قنصلياتها في جلال آباد وقندهار، وبالمقابل هاجم المتظاهرون القنصلية الافغانية في بيشاور وأحرقوا محتوياتها وأنزلوا العلم الافغاني عنها(٢٦)، فما كان من الحكومة الباكستانية إلا أن وجهت إنذاراً للحكومة الافغانية وطالبتها بتقديم اعتذار عن حادث الاعتداء وتقديم الترضية اللازمة وحددت موعداً لا يتجاوز الخامس عشر من مايو ١٩٥٥، وهددت بإغلاق الحدود وقطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وفرض حصار اقتصادي على التجارة الأفغانية التي تمر عبر أراضيها، رفضت الحكومة الافغانية الإنذار وامتنعت عن إعادة رفع العلم الباكستاني في كابول ودفع التعويضات ما لم تقم الحكومة الباكستانية بمثل تلك الإجراءات في بيشاور، ولم تكتفِ الحكومة الأفغانية بذلك بل أعلن رئيس الوزراء الافغاني محمد داود خان حالة الطوارئ والتعبئة العامة في البلاد مما أدى إلى تأزم العلاقات بين البلدين(٢٧).

دفع توتر العلاقات بين البلدين الحكومة السعودية إلى انتداب الأمير مساعد بن عبد الرحمن آل سعود عمِّ الملك ومستشار الملك الشخصي جمال الحسيني لهذه المهمة، وقد لاقت هذه الوساطة ترحيباً من الحكومتين الباكستانية والأفغانية، واصدر الديوان الملكي السعودي في الرياض بياناً في ١٤ ماي ١٩٥٥ أعلن فيه قبول ملك الافغان وحاكم باكستان العام وساطة الملك سعود بن عزيز آل سعود ودعوته الفريقين بإيقاف أي إجراءات من شأنها أن تزيد الخلاف بين البلدين(٢٨)، وبهذا نجحت الحكومة السعودية في تجميد النزاع الباكستاني–الأفغاني.

وبعد أيام وصل الوفد السعودي إلى كراتشي ثم زار كابول، واجرى محادثات مع المسؤولين فيها، في الوقت الذي خفّت فيه وطأة الحملات الصحفية المعادية المتبادلة بين

البلدين، إلا أنه أخفق في الوصول الى تسوية ترضي الطرفين، وقد حث أحد الطرفين على التنازل للطرف الآخر عن مطالبه الأساسية، إذ أن الحكومة الأفغانية رفضت الطلب الباكستاني بإعادة الاعتبار للدبلوماسيين الباكستانيين الذين أهانهم المتظاهرون الأفغان، إلا أن الوساطة السعودية نجحت في إقناع الباكستانيين بإيقاف فرض العقوبات الاقتصادية على التجارة الأفغانية المّارة عبر أراضيها وتجنب إيقاع أي ضرر بالاقتصاد الأفغاني[٢٩].

وقرر الملك سعود بن عبد العزيز مواصلة مسعاه، فأرسل رسالة عاجلة إلى الرئيس المصري جمال عبد الناصر طلب فيه إرسال مندوب عنه للاشتراك في الوساطة لحل الخلافات بين البلدين، فانتدب وزير الدولة محمد أنور السادات (الذي عُين بمنصب السكرتير العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي في يناير ١٩٥٥)[٣٠]، واستمرت المساعي السعودية _ المصرية لأنهاء الخلاف، وبعد مباحثات مع المسؤولين قبلت المطالب الباكستانية حول البعثات السياسية الباكستانية في افغانستان، أما النزاع الحدودي حول مناطق الحدود أجل إلى جولة أخرى من المباحثات، ووافق الافغان على الاقتراح السعودي المصري بأن يتولى الأمير مساعد بن عبد الرحمن رفع العلم الباكستاني على المفوضية الباكستانية في أفغانستان باحتفال يحضره فصيل من الجيش الأفغاني قوامه أربعين جندياً، ولكن الأفغان اشترطوا أن تعود الأحوال إلى ما كانت عليه قبل هذا الخلاف، ورفضت الحكومة الباكستانية شرط افتتاح القنصليات الأفغانية على أراضيها، فاضطر الجانب الافغاني إلى التنازل وابلغوا الوسيط أن حكومته على استعداد لرفع العلم الباكستاني على مفوضيتها بشرط أن توافق الحكومة الباكستانية على إعادة افتتاح المفوضيات الأفغانية في المدن الباكستانية بعد عشرين يوماً من إجراء مراسم رفع العلم الباكستاني[٣١].

والواقع أن الحكومة الافغانية اتخذت جانب الليونة في التعامل مع هذا الخلاف خوفاً من تدهور الوضع الاقتصادي في البلاد، إذا ما أقدمت السلطات الباكستانية على زيادة الرسوم الجمركية على البضائع الافغانية المستوردة عبر ميناء كراتشي مما يؤدي إلى ارتفاع أثمان البضائع المستوردة إلى البلاد[٣٢].

كان الخلاف الأفغاني الباكستاني لإعادة العلاقات بينهما وفتح المفوضيات الدبلوماسية في كلا البلدين هو النقطة المهمة في المباحثات، ولم تكن قضية البشتونستان وحق تقرير المصير لقبائل البشتون هي المحور الرئيس في المباحثات التي أجراها وفد الوساطة، وذلك لخطورة المسألة على الصعيد الإقليمي للمنطقة، ولذلك كان تركيز الوسيط السعودي والمصري على مسألة الوصول إلى اتفاق بين الحكومتين الأفغانية والباكستانية لإعادة فتح الممثليات الدبلوماسية ورفع أعلام كلا البلدين عليها، ولهذا دارت الكثير من المباحثات مع المسؤولين الأفغان والباكستانيين حول تلك المسألة. أما الخلاف حول تفاصيل مراسم رفع العلم، فقد حاول الوسيطان السعودي والمصري إقناع المسؤولين في الحكومة الباكستانية بعدم الإصرار على حضور وزير الخارجية الأفغاني مراسم رفع العلم الباكستاني في كابول والموافقة على إعادة فتح القنصليات والوكالات التجارية في البلدين، وحثَّ الأمير مساعد بن عبد الرحمن الحكومة الباكستانية على قبول المقترحات السعودية حلّاً للنزاع بين البلدين المسلمَيْن، جاء الرد الباكستاني مُصِرّاً على حضور وزير الخارجية الأفغاني للمراسم وبحضور مائة من الحرس، مع ترك أمر فتح القنصليات الأفغانية في بلادها إلى أن تعود الأمور إلى مجاريها وتطمئن السلطات الباكستانية من عمل قنصلياتها في أفغانستان بصورة طبيعية، عندئذ تعيد النظر في مسألة فتح القنصليات الأفغانية في

بلادها(٣٣).

أستطاع الأمير مساعد بن عبد الرحمن إقناع الجانب الباكستاني لإنجاح الوساطة وتسوية الخلاف، وتمت الموافقة على أن يحضر مراسم رفع العلم أحد وزراء الدولة غير وزير الخارجية، لأن الحادثة من وجهة نظرهم ذات مغزى دولي أكثر منه محلي، أما إعادة فتح قنصلياتها ووكالاتها التجارية في افغانستان فرأت أنه من الأنسب تأجيل ذلك فترة من الزمن ريثما يهدأ الشعور العام في أفغانستان بعد حادثة الهجوم على البعثات الباكستانية في المدن الأفغانية(٣٤).

كان الأمير مساعد بن عبد الرحمن ومحمد انور السادات يتنقلان بين عاصمتي البلدين كابول وكراتشي لنقل وجهة نظر الطرفين، وكان كلٌ منهما مُصِرَّاً على رأيه فالحكومة الافغانية كانت تصر على إعادة فتح قنصلياتها في المدن الباكستانية كجزء من التسوية، فيما وجّه رئيس الوزراء الباكستاني كتاباً للأمير مساعد بن عبد الرحمن أصَرَّ فيه على ضرورة دعوة رؤساء الهيئات الدبلوماسية وكبار رجال الدولة الأفغانية لحضور مراسم رفع العلم الباكستاني على سفارتهم في كابول، وعزف السلام الوطني الباكستاني قبل السلام الوطني الأفغاني، وأــن يكون احتفال القنصلية الافغانية في بيشاور مشابهاً للاحتفال الذي يقام في القنصلية الباكستانية في جلال آباد ولا يحضره وزير دولة ولا الهيئة السياسية، أما الأمر الآخر هو أن لا يتضمن بلاغ الحكومة الأفغانية جملة (الأمل بعدم تكرار الحوادث بين البلدين) بل ينص على (أن على الأفغان حماية السفارة الباكستانية وصيانتها في المستقبل)، أما عن فتح القنصليات فيتم بالطرق الدبلوماسية(٣٥).

وافقت الحكومة الأفغانية على جميع المطالب الباكستانية عدا مسألة فتح القنصليات، وذلك لأن هذا الأمر كان هامّاً جداً للاقتصاد الأفغاني، إذ أن مسألة غلقها أرهقت الاقتصاد الأفغاني، كون أن جميع البضائع المستوردة والمُصَدَّرة تمر عبر قنصلياتها ووكالاتها التجارية في باكستان ثم إلى ميناء كراتشي، وقدَّم الملك محمد ظاهر شاه اقتراحاً للأمير مساعد بن عبد الرحمن هو تعهد الأفغان بفتح القنصليات خلال مدة معينة(٣٦).

توصل الطرفان إلى تسوية للأمر ووافقت الحكومة الباكستانية على أن تمثل بوزير دولة في احتفال بيشاور، وان يكون احتفال قنصلية جلال آباد مماثلاً لاحتفال بيشاور، وتركت مسألة عزف السلامين الوطنيين للأصول الدولية، واشترطت ان يقتصر البلاغ على عدم تكرار حوادث الاعتداء الأفغانية على الممثليات الدبلوماسية الباكستانية، كما وافقت على قيام لجنة التحقيق بالعمل بكامل أعضائها، وان يتم فتح القنصليات بعد مضي شهر من تاريخ مراسم رفع العلم، إذ تعهدت الحكومة الأفغانية بحماية المؤسسات الدبلوماسية الباكستانية ورعاياها، وهددت أنه إذا تكررت الدعاية فستلجأ إلى غلق قنصلياتها(٣٧).

والواقع إن إصرار أفغانستان على فتح القنصليات والوكالات التجارية كان سببه توقف التجارة بين البلدين بسبب غلق المؤسسات التجارية الذي سبب خسائر فادحة لأفغانستان، مما أدى إلى فشل الوساطة السعودية والمصرية، ونشر الوسيط السعودي الأمير مساعد بن عبد الرحمن بياناً ليلة مغادرته كراتشي في ٢٨ يونيو ١٩٥٥، جاء فيه "أنه بعد أن هيأ منهج تقديم الترضية بمناسبة حادثة العلم حدثت عقبة بسبب طلب الحكومة الافغانية إعادة فتح القنصليات والوكالات التجارية، الأمر الذي عدَّته باكستان أمراً خارج الوساطة، وبعد الرجاء الذي وُجِّهَ إليها وافقت على إعادة فتحها بعد مضي شهر من تاريخ مراسم رفع العلم، واشترطت لذلك إيقاف الدعاية التي تؤدي إلى الكراهية وإثارة العنف، غير أن الحكومة الافغانية رفضت ذلك وبالتالي فإنه والوسيط المصري لم يريا فائدة من

مواصلة المساعي". وفي الليلة ذاتها نشرت وزارة الخارجية الباكستانية بياناً استعرضت فيه تاريخ الوساطة "وألقت اللوم على الحكومة الافغانية وبأنها كانت تعرقل حلَّ القضية في كل مرحلة من مراحلها في الوقت الذي كانت تتساهل فيه الحكومة الباكستانية في طلباتها مرة بعد أخرى، كما جاء في البيان أن الحكومة الأفغانية اعترفت بالاعتداءات على المؤسسات الدبلوماسية الباكستانية، وان القنصلية الأفغانية أجابت على طلب باكستان بتقديم الترضية بإعلان التعبئة العامة وإظهار العداء لباكستان،الأمر الذي قابلته باكستان بصبر وتحمل، في حين رفضت أفغانستان بادئ ذي بدء البحث في تقديم الترضية، وأثارت موضوع الاعتداء على قنصلياتها في بيشاور، وإزاء ذلك وافقت باكستان على ما لم يسبق له مثيل وهو السماح للجنة دولية بالتحقيق في داخل أراضيها، ثم أشار البيان إلى رفض الحكومة الأفغانية على أن تمثل في مراسيم رفع العلم بوزير الخارجية، وتساهلت الحكومة الباكستانية بالموافقة على أن تمثل الحكومة الأفغانية في تلك المراسيم بوزير الدولة بدلاً من وزير الخارجية، كما أشار إلى الخلاف الذي حدث على مقدار الحرس الذي سيؤدي التحية للعلم الباكستاني، وإلى الخلاف حول الأسبقية بين عزف السلامَيْن الوطنيين، وبعد كل هذا الخلاف تم الاتفاق على جميع الأمور. أثارت الحكومة الافغانية موضوع فتح قنصلياتها في المدن الأفغانية، وفي هذه المرة وافقت الحكومة الباكستانية بشرط المحافظة على أرواح وأملاك الباكستانيين في أفغانستان وإيقاف الدعاية ضد الحكومة الباكستانية تلك الدعاية التي سببت الحوادث الأخيرة، ولكن الحكومة الأفغانية رفضت إيقاف الدعاية التي تؤدي إلى الكراهية وإثارة العنف"، وإزاء ذلك وجد الوسيطان تعذر الاستمرار في وساطتهما وألقى البيان مسؤولية فشل مهمتهما على الحكومة الأفغانية(٣٨).

كان الوسيطان السعودي والمصري مندفعين بالروح الإسلامية والحرص على وحدة كلمة المسلمين، وكان هناك عدم اطمئنان من جانب المسؤولين الباكستانيين وشكّكوا في حياد الوسيط المصري محمد أنور السادات وأنه إلى جانب أفغانستان في بداية الأمر، ولكنه بيَّنَ وجهة نظره إزاء قضية البشتونستان في تصريح له "إن قبائل البشتون لم تطلب من الحكومة الافغانية أن تنوب عنها بطلب حقوق وامتيازات ولم يشكوا لأحد حالتهم ولم يطالبوا بها".

أما عن الاعتداء على السفارة الباكستانية، فقد أوقع اللوم على الحكومة الأفغانية وجعلها مسؤولة عنه، وأوضح "أن الحكومة الباكستانية كانت متساهلة في اقتراحاتها لحل النزاع، فطالبت أن تحسم مسألة العلم برفعه حسب الأعراف الدولية، مع استعدادها لبحث تخصيص منطقة حرة لأفغانستان في ميناء كراتشي، بشرط أن يتوقف الأفغان عن إهانة علمها في بيشاور، مع السماح بفتح قنصليات بعد عشرين يوماً، إلا أن رئيس الوزراء الأفغاني محمد داود خان رفض هذه المقترحات، وكانت سبباً في عرقلة الوساطة للوصول الى تفاهم وحلّ النزاع بين البلدين"(٣٩).

وبهذا فقد أوضح الاسباب التي أدت إلى فشل الوساطة ومغادرة الوسيطَيْن إلى بلديهما، والواقع أن هناك أسباباً عدة جعلت الحكومة الافغانية تُصِرُّ على إعادة فتح قنصلياتها ووكالاتها التجارية في باكستان أهمها تردي الوضع الاقتصادي في البلاد، كما وجدتْ أن جارتها دولة باكستان بلداً ضعيفاً نشأ على أساس طائفي، ولهذا فإن ادعاءاتها في قضية البشتونستان ممكن استردادها ولا سيما أن الأسرة الحاكمة كانت تعتمد على دعم قبائل البشتون التي تنتمي إليها.

أبدى الملك سعود بن عبد العزيز أسفه للسفير الباكستاني في الرياض، وأظهر استعداده للتدخل بنفسه لحل الخلاف، إلا أن الحكومة الباكستانية أجابته بـــأن الحكومة التركية تدخلت للتوسط بين البلدين، والواقع ان الحكومة السعودية كانت ترغب بان يكون لها تأثير على الحكومة الأفغانيةـــ، وان تستمر في الوساطة ومتابعة الموضوع عن طريق المراسلات، واستمرت المراسلات بين الأمير مساعد بن عبد الرحمن والحكومة الباكستانية للتوصل إلى صيغة مرضية لطرفي الخلاف حول تفاصيل الاحتفال برفع العلم الباكستاني على السفارة الباكستانية في كابول، وعلى مبنى القنصلية الأفغانية في بيشاور وفي جلال آباد، فوجَّه كتاباً إلى رئيس الوزراء الباكستاني خوذري محمد علي في ١٠ سبتمبر ١٩٥٥ رجا فيه الجانب الباكستاني أن لا يُصِرَّ على أن يُمَثَّلَ الحكومة الأفغانية في حادثة العلم وزير الخارجية الأفغاني، وفي اليوم التالي استجاب رئيس الوزراء الباكستاني لطلب الوسيط السعودي، ورحَّبَ بالمقترحات السعودية بشأن مسالة رفع العلم الباكستاني، فأرسل الامير مساعد بن عبد الرحمن كتاباً في ١٢ سبتمبر ١٩٥٥ تَضَمَّنَ تفاصيل مراسم رفع العلم التي يقترح إجراؤها في كابول وجلال آباد وبيشاور، وهي رفع العلم الباكستاني على بناية السفارة الباكستانية في افغانستان يحضرها أحد وزراء الحكومة الافغانية نيابة عن حكومته، وتقوم فرقة عسكرية مؤلفة من (١٠٠) جندي مع موسيقاها تحية العلم عند رفعه، فتعزف الموسيقى السلام الوطني الافغاني، ثم السلام الوطني الباكستاني، وبعدها يلقي الأمير مساعد بن عبد الرحمن كلمة مختصرة، ويتصافح بعدها الوزير الأفغاني مع السفير الباكستاني، ويعلن الوزير الافغاني حلَّ مشكلة العلم من كابول، على أن تباشر لجنة التحقيق في حوادث الاعتداء على ممتلكات البلدين عملها، وتقدم لها الحكومتان الباكستانية والافغانية المساعدات اللازمة، وان تمنح اللجنة فرصة للأفغان لإبداء وجهة نظرهم، وتباشر أولى أعمالها في بيشاور.

وأن تجري المراسيم نفسها أعلاه في جلال آباد برفع العلم الباكستاني على نيابة القنصلية الباكستانية في افغانستان ويتم اتباع نفس الترتيبات التي ستتبع في بيشاور، وفي حال فشل عمل لجنة التحقيق فسيقدم كاقتراح للحكومتين وينشر في الصحف المحلية، ثم تعلن الحكومتان الباكستانية والأفغانية عودة العلاقات الدبلوماسية بينهما، وتتوقف حملة الدعاية المضادة بين الجانبين، وتعلن الحكومتان الباكستانية والأفغانية عن بدء إعادة فتح القنصليات في البلدين، على أن تُؤَمَّنَ الحماية اللازمة للموظفين القنصليين، وأن تعمل الحكومتان على تهدئة التوتر بين البلدين، ورجا الأمير مساعد بن عبد الرحمن الحكومة الباكستانية بعد موافقتها على ما تقدم أن يرسل رئيس الوزراء الباكستاني خوذري محمد علي كتاباً موقعاً يعرب فيه عن رأيه في المقترحات، وافقت الحكومة الباكستانية على كتاب الوسيط السعودي بشرط إجراء التعديلات التالية عليه وهي :

أن يُعزَفَ السلام الوطني الباكستاني في مراسم رفع العلم في كابول قبل السلام الوطني الأفغاني، وأن يدعى رؤساء الهيئات الدبلوماسية وكبار رجال أفغانستان لحضور الاحتفال وأنه من غير المناسب أن يذكر في بيان الحكومة الأفغانية بعد إجراء المراسم الإعراب عن الأمل بأن لا تقع هذه الحادثة في المستقبل بين البلدين، إلا أن حادثة بيشاور ستكون موضع بحث لجنة التحقيق التي ستباشر عملها بعد الانتهاء من مراسم رفع العلم في كابول وأنه من المناسب ان يتضمن البيان "أن حكومة الأفغان اتخذت الخطوات اللازمة لحماية السفارة الباكستانية واحترام امتيازاتها". وإذا ثبت بأن علم أفغانستان قد أهينَ في بيشاور فستتخذ في بيشاور الترتيبات التي تتخذ في جلال آباد وسوف يحضرها وزير الدولة الباكستاني أو رؤساء الهيئات الدبلوماسية، وسيحتفل في بيشاور بحضور

حاكم الإقليم، كما يجب إعطاء لجنة التحقيق الوقت الكافي للاجتماع في بيشاور وانه من السابق لأوانه إثارة موضوع فتح القنصليات في البلدين، وسينظر إليه بالطرق الدبلوماسية بعد أن تتأكد باكستان من عودة الأمور إلى مجاريها[٤٠]، وإزاء تمسك الحكومة الباكستانية برفضها فتح القنصليات بين البلدين، استمرت الدعاية الأفغانية المضادة للحكومة الباكستانية، على" اعتبار أنه يعمل على فصل جزء من بلادها".

كانت المساعي التركية والأمريكية قد فشلت في التوصل إلى اتفاق لحل الخلافات بين البلدين، فجرت مشاورات بين الحكومة الباكستانية والممثليات الدبلوماسية التركية والبريطانية والأمريكية حثَّت فيها الحكومة الباكستانية للدخول في مفاوضات مباشرة مع الحكومة الأفغانية التي استمرت لمدة أسبوعين بين السفير الباكستاني العقيد شاه ووزير الخارجية الأفغاني محمد نعيم خان توصل الطرفان الى اتفاق نصَّ على:

١) تقام احتفالات نصب العلم في كل من كابول وجلال آباد وبيشاور على التوالي في أيام الثلاثاء والأربعاء والخميس ويحضر الاحتفال الأول الذي يجري في كابول وزير الخارجية الأفغاني ويقوم برفع العلم بنفسه على أن يلقي خطاباً يعرب فيه عن أسفه عن الحادث، ويتعهد بالمحافظة على أموال وأرواح الباكستانيين هناك.

٢) يقوم برفع العلم الباكستاني في جلال آباد أحد وزراء الدولة، على النمط الذي يجري في بيشاور نفسه، ويلقي كل من الوزير الأفغاني والسفير الباكستاني خطابين بهذه المناسبة.

٣) يجري فتح القنصليات والوكالات التجارية في كلا البلدين مباشرة بعد الانتهاء من مراسيم نصب العلم.

٤) بعد الانتهاء من كل ذلك يلقي رئيس وزراء باكستان خطاباً يعلن فيه عن سروره بانتهاء المشكلة بين البلدين نتيجة لجهودهما المباشرة التي تكللت بالنجاح ويتعهد أيضاً بالمحافظة على أرواح وأملاك الافغان.

٥) الاقتصار في الدعاية ضمن حدود المعقول، والابتعاد عن كل ما يثير العداوة والبغضاء ويدعو إلى العنف.

جرى الاحتفال برفع العلم في السفارة الباكستانية في صباح اليوم الثالث عشر من سبتمبر عام ١٩٥٥ حضره وزير الخارجية الأفغاني وعدد من موظفي الوزارة والجاليات الباكستانية والأجنبية، والقى وزير الخارجية الأفغاني كلمة عبَّرَ فيها عن سروره بهذه المناسبة وتعهد بالمحافظة على أرواح وممتلكات رعايا باكستان وعدم اللجوء إلى الدعاية التي تثير البغضاء وتدعو إلى العنف[٤١]، كما يتم رفع العلم الباكستاني على القنصلية الباكستانية في جلال آباد، بالمقابل رفع العلم الأفغاني على قنصلية أفغانستان في بيشاور من قبل وزير المواصلات الباكستاني خان صاحب في الخامس عشر من سبتمبر عام ١٩٥٥ باحتفال رسمي، والقى خطاباً جاء فيه "ان العلم الافغاني لم يُهَنْ في بيشاور، ورفع باحتفال إعراباً عن نوايا باكستان الحسنة تجاه أفغانستان، ولتعزيز العلاقات الاخوية بين البلدين، وأكد أن باكستان ستقوم بحماية حياة وأملاك الأفغانيين في باكستان، وأعرب عن سروره باتفاق الحكومتين على إيقاف الدعاية المؤدية إلى الكراهية وإثارة العنف وعن أمله بتحسن العلاقات بين البلدين[٤٢].

وبهذا نجحت الوساطة السعودية والغربية في الوصول إلى اتفاق للإنهاء الخلاف بين البلدين، ويبدو أن الحكومة الباكستانية كانت تحاول تحسين العلاقات بين البلدين،

وذلك لاقتناع الحكومة الأفغانية بالانضمام إلى قائمة الأحلاف التي انضمت إليها، ولا سيما بعد أن اصبحت حليفاً للولايات المتحدة الأمريكية (بعد توقيعها معاهدة الدفاع المتبادل في مايو عام ١٩٥٤)، ثم أصبحت عضواً في حلف جنوب شرق آسيا في سبتمبر عام ١٩٥٥ الذي ضم (الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وتايلند والفلبين واستراليا ونيوزلندا) وأهدافه محاصرة المد الشيوعي الصيني والفيتنامي، ثم انضمت إلى ميثاق بغداد الذي ضم (تركيا، إيران، العراق) لدعم مركزها وتقوية دفاعاتها العسكرية في نزاعها مع الهند حول إقليم كشمير(٤٣)، ولهذا لم تحاول أن تفرض قيوداً أو رسوماً على مرور التجارة الافغانية عبر أراضيها، ووجهت دعوات عدة للأفغان لإجراء مباحثات لمناقشة القضايا التي تهم المصالح المشتركة بين البلدين، إلا أن الحكومة الأفغانية لم تلب تلك الدعوات(٤٤).

تدارك السوفييت المحاولات الغربية لاستمالة الحكومة الافغانية وضمها للأحلاف الغربية المقاومة للنفوذ السوفييتي في المنطقة، واستغلت حاجة الأفغان إلى منفذ تجاري (كونها دولة حبيسة) فوقّعت اتفاقية تجارية لتوسيع العلاقات التجارية الافغانية مع الخارج وضمان استقلالها التجاري عام ١٩٥٥، كما زار أفغانستان رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي (ت. أ. بولجانين **N. A. Bulganin**) والسكرتير العام للحزب الشيوعي السوفييتي (خروتشوف **N. S. Khrushchev**) في المدة ١٥–١٨ ديسمبر ١٩٥٥ وقدموا للأفغان قرضاً بمائة مليون دولار لدعم خطط التنمية الخمسية وإنقاذ الاقتصاد الأفغاني، وبهذا استطاعوا منع الافغان من الانضمام إلى ميثاق بغداد، وتم تمديد معاهدة الحياد الموقعة بين البلدين عام ١٩٣١ إلى عشر سنوات تالية، لإضعاف ميثاق بغداد والحيلولة دون امتداد النفوذ الغربي إلى أفغانستان، ودعم الحكومة الافغانية سياسياً واقتصادياً واجتماعيا (٤٥).

والواقع ان الحكومة الأفغانية أبدت التنازلات من جانبها واستجابت لمطلب الحكومة الباكستانية لإعادة العلاقات الاقتصادية بين البلدين نتيجة الضغوط الدولية والاقليمية، ولاسيما بعد الدعم الذي حصلت عليه الحكومة الباكستانية في اجتماع مؤتمر منظمة جنوب شرق أسيا الذي عقد في كراتشي للمدة (٦–٧–٨ مارس ١٩٥٦)، وقرر ان خط ديوراند هو خط الحدود الفاصل بين باكستان وافغانستان (٤٦)، واحتجت الحكومة الافغانية لدى منظمة دول حلف جنوب شرق اسيا على القرار(٤٧)، وجعلتها تتمسك بمطالبيها في قضية البشتونستان على الرغم من الاغراءات الاقتصادية والثقافية الباكستانية وأبداء استعدادهم منح الأفغان امتيازات اقتصادية وميناء حر في بلوجستان، الا ان رد الحكومة الافغانية جاء رافضا لهذا العرض واكدت انها لم تكن على استعداد أن تبيع حقوق البشتون بهذا العرض(٤٨)، الأمر الذي أدى توتر العلاقات بين البلدين من جديد، والواقع أن النفوذ السوفييتي كان له دور مهم في جعل الحكومة الأفغانية تعود إلى مطالبها لا سيما بعد القروض التي حصلت عليها وأدت إلى تحسين الوضع الاقتصادي في البلاد والبدء بمشاريع تنمية مهمة.

كانت الحكومة الباكستانية تتهم الأفغان بأنهم يستثمرون هذه المشكلة للحصول على مساعدات مالية من الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما أن من مصلحة السوفييت إثارة المشاكل ضد باكستان حليفة الولايات المتحدة الامريكية، الأمر الذي أثار مخاوف الأمريكيين من وقوع أفغانستان تحت النفوذ السوفييتي، ويدفعهم إلى إقناع الحكومة الباكستانية باتباع سياسة تهدف إلى عدم تأزم المشكلة للحيلولة دون ترك مجال للاتحاد السوفيتي للتدخل المباشر في المشكلة .

إلا ان الخلاف بين البلدين دخل مرحلة جديدة بعد تسلم الجنرال محمد أيوب خان الحكم في باكستان (١٩٥٨-١٩٦٩) الذي صرح بأن قضية بشتونستان هي قضية مصطنعة، وعد الاتهامات الأفغانية تدخلا في الشؤون الداخلية الباكستانية، الامر الذي ادى إلى اشتداد حملات الدعاية الأفغانية التي اتصفت بالتهديد والوعيد، ولاسيما بعد ان شرع الاتحاد السوفيتي ببناء الطرق والجسور في مناطق الحدود الأفغانية الباكستانية للاستفادة منها عسكريا عند الضرورة، وأدى إلى تصاعد الحملات الدعاية من قبل الجانبين، ومن بوادر هذه الدعاية في استمالة العناصر البشتونية للجانبين الأفغاني والباكستاني ومنها ما حدث لأحد افخاذ عشيرة (مانكال) البشتونية التي ترابط على الحدود والتي هاجرت إلى الاراضي الباكستانية. وقد استغلت السلطات الباكستانية هذه البادرة لأغراض بث الدعاية المضادة للأفغان، والتركيز على أن العشائر البشتونية في أفغانستان تلاقي تعسفاً واضطهاداً من جانب السلطات الأفغانية، اذ حدث خلاف ما بين الحكومة الأفغانية والعشيرة المذكورة حول شق طرق حديثة في المنطقة، فقامت السلطات الأفغانية بإرسال بعثه عسكرية تأديبية للمنطقة، وحدثت حركة تذمر قام على اثرها أكثر من أربعة آلاف شخص من افراد العشيرة بالهجرة إلى باكستان، وقد منح هؤلاء حق اللجوء من قبل السلطات الباكستانية، ولكن الحكومة الأفغانية كذبت تلك المزاعم الباكستانية بهذا الخصوص وادعت بان هذه العشائر اعتادت على التنقل عبر الحدود سنويا لأغراض الرعي والكلأ، وليس هناك أي اضطهاد أو ضغط على أي عشيرة من العشائر البشتونية في أفغانستان، والواقع أن هجرة تلك العشيرة كان بسبب إنشاء الطرق الحديثة في تلك المنطقة، وقد استغلت الحكومة الباكستانية هذه الحادثة لأغراض الدعاية، واستمالت هذه العشائر إلى جانبها بغية إثاره، السخط وعدم الارتياح تجاه الحكومة الأفغانية[٤٩].

أثارت هجرة أعداد كبيرة من قبائل المنغال إلى باكستان مخاوف الحكومة الأفغانية، فسارع وزير الخارجية الأفغاني السردار محمد نعيم خان للقيام بزيارة إلى باكستان لإيجاد وسيلة تحول دون تشجيع وإغراء العشائر الأفغانية من قبل السلطات الباكستانية التي فتحت لهم الابواب وقدمت لهم المساعدات المادية،الامر الذي أغرى العشائر الأفغانية الاخرى، وبدأت بالتمرد على السلطات الأفغانية، وهددت باللجوء إلى الاراضي الباكستانية، والواقع إن نزوح عشائر أفغانية أخرى إلى باكستان بتشجيع من السلطات الباكستانية كاد أن يخلق مشكلة للحكومة الأفغانية هي في غنى عنها[٥٠]. ولتفادي أي تازم في العلاقات بين البلدين زار وزير الخارجية الأفغاني السردار محمد نعيم خان راولبندي في يناير ١٩٦٠ وصرح قبل لقائه بالمسؤولين الباكستانيين عن رغبة بلاده في تحسين العلاقات مع باكستان وحل الخلافات السياسية بينهما، وأكد بانه ليس لأفغانستان اطماع اقليمية في باكستان وان كل ما تهتم به هو مصلحة الاخرين (يقصد القبائل البشتونية في باكستان)[٥١]، والواقع أن خط ديوراند قد قسم القبائل البشتونية إلى قسمين: الأول يمتد من خط ديوراند إلى نهر الأندوز ويقدر عدد البشتون في المناطق الباكستانية حوالي ٨ ملايين نسمة، أمّا القسم الثاني فيقدر عدد البشتون في أفغانستان بحوالي مليوني ونصف المليون، وأن مستوى العيش والثقافة والصحة والإعمار في القسم الباكستاني أعلى بكثير مما هو في القسم الأفغاني،الامر الذي دفع بالكثير منهم إلى الهجرة إلى القسم الباكستاني طلبا للعيش الرغيد.

حاولت الحكومة الأفغانية ادراج قضية البشتونستان بجدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ١٩٦٠ عن طريق ممثلها الدائم هناك،إلا أن الجمعية العامة للأمم المتحدة رفضت الطلب متعللة بان القضية البشتونية لم تصل إلى الحد الذي يستحق

النظر بها دوليا، الأمر الذي أدى إلى حدوث خلاف بين رئيس الوزراء الأفغاني محمد داود خان ووزير خارجيته محمد نعيم خان حول الموضوع .

حاولت الحكومة الأفغانية إظهار القضية البشتونية على أنها قضية دولية وجذب انتباه المجتمع الدولي فأقدمت على استغلال خلافات عشائرية في منطقة الحدود للتدخل عسكرياً بهذه الخلافات، إذ رغب أحد رؤساء العشائر البشتونية القاطنة في منطقة بجور ودير الباكستانية ويدعى (خارخان) تشييد قلعة تشرف على تلك المنطقة وفتح طريق يؤدي اليها فعارضته بعض القبائل البشتونية الأخرى الساكنة في تلك المنطقة ، واستعانت بالعشائر البشتونية الساكنة في القسم الأفغاني للحيلولة دون تنفيذ رغبة خارخان، فاستغلت الحكومة الأفغانية هذه الفرصة وأرسلت جنوداً بملابس مدنية قدر عددهم بسبعين ألف جندي معهم بعض الأسلحة والدبابات فاجتازت الحدود الباكستانية في ٢٣ سبتمبر ١٩٦٠، وحدث صدام مسلح بين القوة الأفغانية وعشائر البشتون المناصرة لخارخان أدى إلى وقوع أكثر من الفي قتيل وجريح من الجانبين، احتجت الحكومة الباكستانية وهددت الجانب الأفغاني، واتخذت احتياطيات عسكرية على الحدود وحشدت فرقتين عسكريتين في المنطقة لمنع حدوث خروقات عسكرية لحدودها(٥٢).

إلا ان القوة العسكرية الباكستانية التي تواجدت في منطقة الحدود تمادت في استخدام القوة العسكرية ضد تحركات القبائل في منطقة بيشاور الحدودية اذ قصفت القوات الجوية الباكستانية القرى الأفغانية في المنطقة في مايو ١٩٦١ المطالبة بالحرية والاستقلال لإقليم قبائل البشتون عن دولة باكستان، وأوقعت خسائر جسيمة ودمرت منازل عدة، الامر الذي دفع الملك محمد ظاهر شاه إلى توجيه رسائل إلى الدول الإسلامية لتوضيح الامور للرأي العام، وتفنيد تصريحات المسؤولين الباكستانيين حول الحادث، وأبدى استعداد حكومته لدعوة الصحافة العالمية لإجراء تحقيق حول الادعاءات الباكستانية بخصوص التحركات الأفغانية في المنطقة(٥٣).

تكرر موضوع الاعتداءات العسكرية الباكستانية في المنطقة أواخر اغسطس عام ١٩٦١، فأدت إلى إغلاق القنصليات والمكاتب التجارية الأفغانية في بيشاور وكوتيا وتوقف تجارة الترانسينت عبر الأراضي الباكستانية وبالتالي قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، كما أصدرت الحكومة الباكستانية تعليمات بشأن القبائل المتنقلة بين البلدين، ووضعت قيوداً على دخول أفراد تلك القبائل الُرحَّل التي تقطن المناطق التي تحيط بالحدود الأفغانية بحجة الوقاية الصحية، والواقع أن أغلب أفراد تلك القبائل الُرحَّل تقضي موسم الشتاء في الجانب الباكستاني، إذ يعمل أغلب أفرادها كعمال بأجور يومية في الزراعة والصناعات اليدوية ثم يعودون إلى أفغانستان في موسم الصيف، كما أن حركة أفراد القبائل في تلك المنطقة كانوا قد اعتادوا عليها منذ قرون طويلة(٥٤) .

تدخلت الحكومة السعودية مرة أخرى في نوفمبر ١٩٦١ وعرضت وساطتها لحل الخلاف التجاري بين باكستان وأفغانستان(٥٥)، إلا أنها لم تتخذ خطوات عملية لحل هذا الخلاف وذلك بسبب اعتراف الحكومة الأفغانية بالجمهورية العربية اليمنية في ١٥ نوفمبر ١٩٦٢، وعدت النظام الجديد في اليمن فاتحة عهد جديد لنظام اصلاحي تقدمي، والواقع أن الاعتراف الأفغاني بالنظام الجمهوري في اليمن جاء نتيجة الضغوط السوفيتية على الحكومة الأفغانية الأمر الذي أثار امتعاض السفير السعودي رياض الخطيب الذي اضطر إلى مغادرة العاصمة كابول، واقتصر التمثيل الدبلوماسي بين البلدين على القائم بالأعمال، إلا أن الحكومة الأفغانية رغبت في الابقاء على سفيرها في جدة، الامر الذي أصاب العلاقات الأفغانية السعودية بالفتور وانسحب الوفد السعودي من الوساطة لحل الخلاف

بين البلدين، والواقع أن أفغانستان كانت أول دولة ملكية تعترف بالجمهورية اليمنية، وقد برر وكيل وزير الخارجية الأفغاني نور أحمد اعتمادي في ١٧ ديسمبر ١٩٦٤ موقف حكومته "بأنه نابع من سياستها التقليدية الثابتة التي تقوم على مناصرة جميع القضايا العربية.... حتى لو أدت هذه المناصرة إلى مخاصمة دول ننشد صداقتها"[٥٦].

أدى قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين واغلاق الحدود الى تردي الوضع الاقتصادي في أفغانستان وخسائر في عوائد الرسوم الجمركية على الحدود الباكستانية، ووصلت الأمور الى مرحلة حرجة دفعت الملك محمد ظاهر شاه الى اقالة رئيس وزرائه محمد داود خان في مارس ١٩٦٣ الذي عرف بمواقفه المتشددة تجاه قضية البشتونستان وسوء تقديره للأمور. الامر الذي دفع الحكومة الايرانية الى التدخل، وتوسطت بين البلدين وحثتهما على إجراء مفاوضات مباشرة بينهما، ونجحت في مسعاها وتوصيل الجانبين في التاسع والعشرين من مايو ١٩٦٣ الى اتفاق لإعادة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بينهما، واعاده فتح سفارتيهما في كلا البلدين والقنصليات الباكستانية في قندهار وجلال اياد والقنصليات والغرف التجارية الافغانية في باكستان، كما تم الاتفاق بين الطرفين على طرح المشاكل المتبادلة وفقا للقانون الدولي، وان يكون عمل البعثات الدبلوماسية والوكالات التجارية ضمن حدود واجباتها الرسمية[٥٧] .

وتنفيذا لهذه الاتفاقية تم تبادل السفراء بين البلدين،اذ قدم السفير الافغاني في اغسطس ١٩٦٣ اوراق اعتماده الى الحكومة الباكستانية، تبعه تقديم السفير الباكستاني اوراق اعتماده في نوفمبر عام ١٩٦٣ للحكومة الافغانية[٥٨]. الأمر الذي أدى الى توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين وتبادل الزيارات للمسؤولين بين أفغانستان وباكستان، ومن ثم توقيع اتفاقية تجارية لمرور البضائع بين الطرفين في الحادي عشر من مايو عام ١٩٦٥ سمحت بالتبادل التجاري لمختلف البضائع الغذائية والاستهلاكية والوقود وغيرها، ونمو التجارة الخارجية لكلا البلدين[٥٩]، والواقع أن هذا التطور في العلاقات تزامن مع التوتر السياسي والعسكري الذي كان بين دولتي باكستان والهند حول إقليم كشمير ودفع المسؤولين الباكستانيين الى حل خلافاتها التجارية والحدودية مع أفغانستان لضمان حيادها في النزاع الباكستاني –الهندي حول إقليم كشمير، وبهذا فقد استطاع الملك محمد ظاهر شاه أن يسوي الخلاف مع باكستان أو تجميده على الأقل.

استئناف العلاقات الافغانية ــ السعودية ١٩٦٤-١٩٧٣

أعتلى العرش في المملكة العربية السعودية الملك فيصل بن عبد العزيز ال سعود في نوفمبر عام ١٩٦٤، وكان له دور أساسي إقليمي في المنطقة، اذ سعى الى إيجاد تضامن بين الدول الاسلامية في المنطقة لتوحيد كلمتها امام التحديات التي تواجه حكوماتها ولكسب دعم تلك الدول لقضية العرب فلسطين، وحل المشاكل والنزاعات عن طريق تحالف اسلامي تتولى المملكة العربية السعودية زعامته، ولتحقيق ذلك اغتنم الملك فيصل بن عبد العزيز ال سعود موسم الحج السنوي لدعوة كبار المسؤولين في الدول العربية والاسلامية لبحث قضايا العرب والمسلمين معهم، فوجه نداءً بهذا المعنى الى رؤساء بعثات الحج في ١٧ أبريل ١٩٦٤، وأرسل عددا من العلماء الى الدول الأفريقية المسلمة، وكان لابد من إعادة النظر في العلاقات الأفغانية السعودية واستئناف تلك العلاقات بين المملكتين المسلمتين لكسب تأييد الحكومة الأفغانية لمشروع التحالف الاسلامي، ولهذا اعادت الحكومة السعودية التمثيل الدبلوماسي بين البلدين الى مستوى سفارة فعينت الشيخ فهد بن زايد سفيرا لها في أفغانستان عام ١٩٦٥[٦٠]. كما أرسلت وزيراً سعودياً الى دول المغرب العربي في نوفمبر ١٩٦٥ لهذه الغاية، ثم قام الملك فيصل بن عبد العزيز ال

سعود بجولة في عدد من الدول الاسلامية ابتدأها في ايران في ٨ ديسمبر ١٩٦٥ تم فيها الاعلان تأييد البلدين لعقد مؤتمر اسلامي لبحث القضايا التي تهم المسلمين، ثم زار الكويت والاردن والسودان، وفي المدة ما بين ١٩-٢٤ أبريل وصل الى باكستان والتقى بالرئيس محمد أيوب خان في كراتشي ألقى خلالها كلمة أكد فيها غرضه من التحالف الاسلامي "هو نصرة الإسلام ونصرة دين الله والتقاء المسلمين وتعاونهم فيما بينهم فيما يصلح دينهم ودنياهم" وأكد ترحيبه بأي قطر إسلامي أو أي شعب اسلامي للتعاون فيما بينهما لمصلحة ديننا ولمصلحة شعوبنا والعالم اجمع"، ثم زار تركيا في ٢٩ أغسطس ١٩٦٦، ثم انتقل الى المغرب وغينيا ومالي وتونس في سبتمبر ١٩٦٦، لكسب تأييد تلك الدول لإيجاد تجمع إسلامي يناقش قضايا العالم الإسلامي لاسيما قضية فلسطين(٦١).

أثار العدوان الاسرائيلي على الاراضي العربية في يونيو عام ١٩٦٧ ردود افعال لدى حكومات الدول الاسلامية ومنها الحكومة الأفغانية،اذ اجرى الملك محمد طاهر شاه اتصالات مع عدد من الزعماء العرب، وأرسل برقيات تأييد الى الملوك والرؤساء العرب، وإحداها كانت الى الملك فيصل بن عبد العزيز ال سعود شجب فيها الاعتداءات الاسرائيلية على الاراضي العربية، وأبدى استعداده لتقديم العون للعرب في معركتهم ضد اسرائيل، اذ اتصل الملك محمد ظاهر شاه بالرئيس المصري جمال عبد الناصر وسأله عن مدى استعداده لقبول ثلاثة اسراب ميج جوية لمساعدته في حربه مع اسرائيل، والواقع أن هذا الموقف للحكومة الافغانية ترك اثرا واضحا على العلاقات السعودية الافغانية وأدى الى زيادة التقارب بينهما، وكان هناك لسفير الافغان في المملكة العربية السعودية الشاعر الافغاني الكبير خليل الله خليلي دور مميز في تقوية اواصر هذه العلاقات، وفي نقل وجهة نظر الحكومة الافغانية وتأييدها الكامل للعرب ضد العدوان الاسرائيلي ودعمها في المحافل الدولية، وكان نتيجة ذلك التبادل المستمر للبرقيات بين العاهلين الافغاني والسعودي في الأعياد والمناسبات والدعوات لتبادل الزيارات الرسمية بينهما لتوطيد العلاقات والمواقف المشتركة بين البلدين في القضايا التي تهم العالم الاسلامي(٦٢).

أتاح التقارب في المواقف ووجهات النظر تجاه قضايا العالم الإسلامي المجال لوفد الحكومة الأفغانية المشاركة في مؤتمر القمة الإسلامي في الرياض للمدة بين ٢٢ و ٢٥ سبتمبر عام ١٩٦٩ كعضو مؤسس لمنظمة التعاون الإسلامي، فضلاً عن ممثلي ٢٤ دولة عربية واسلامية، لبحث الحادث الذي وقع في ٢١ أغسطس ١٩٦٩ والذي سبب الحريق فيه أضراراً فادحة للمسجد الأقصى في القدس فضلاً عن الأوضاع في الشرق الأوسط، وبناءً على ذلك" فانهم يعلنون ان حكوماتهم وشعوبهم عقدت العزم على رفض اي حل للقضية الفلسطينية لا يكفل لمدينة القدس وضعها السابق لأحداث يونيو ١٩٦٧" .

وقرر المؤتمر مطالبة حكومات فرنسا و بريطانيا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية ان تأخذ بعين الاعتبار تمسك المسلمين بمدينة القدس، وان تتحمل المسؤولية للحفاظ على السلام الدولي، كما طالب المؤتمر بالانسحاب السريع للقوات الاسرائيلية من كافة الاراضي التي احتلتها بعد حرب يونيو ١٩٦٧، كما قرر المؤتمر ان يتم الاجتماع لوزراء خارجية الدول المشاركة في جدة في مارس ١٩٧٠، وفي الموعد المحدد عقد الاجتماع وتبنى المؤتمر الاول لوزراء الخارجية إنشاء امانة عامة للمنظمة كي يضمن الاتصال بين الدول الأعضاء وتنسيق العمل، واختيرت جدة مقراً للمنظمة، وقد شارك الوفد الافغاني في جلسات المؤتمر الذي استمر لمدة ثلاثة ايام(٦٣).

وتلبية لدعوة الملك محمد ظاهر شاه زار الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود أفغانستان في ١٣-١٩ يونيو ١٩٧٠ وجرت مباحثات بين الجانبين شارك فيها كبار

المسؤولين في الحكومة الافغانية فضلاً عن سيد تاج الدين افغاني سفير افغانستان في المملكة السعودية، أما الوفد السعودي فقد ضم الامير نواف بن عبد العزيز مستشار الملك والدكتور رشاد فرعون مستشار الملك الخاص فضلاً عن سفير المملكة العربية السعودية في افغانستان حمود فهد الزيد، وصدر بيان مشترك اوضح فيه الجانب السعودي سياسة حكومته المؤيدة للسلم القائم على الحق والعدل والتعاون الدولي، كما شرح الجانب الافغاني سياسة حكومته القائمة على الحياد الايجابي وعدم الانحياز وصداقتها لجميع دول العالم، وأكد العاهلان السعودي والافغاني "على احترام بلديهما لمبادئ الأمم المتحدة وعزمهما على الاستمرار بالعمل من اجل التعاون الدولي على أساس الاحترام المتبادل والمساواة في الحقوق وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، كما أكد العاهلان تأييدهما للأمم والشعوب التي تكافح ضد الاستعمار بجميع مظاهره واشكاله وتأييد حقهما في تقرير مصيرها".

اما الملك محمد ظاهر شاه فقد أعلن تأييده للأمة العربية والشعب العربي الفلسطيني في كفاحه لاستعادة حقوقهم المغتصبة، وقد عبّر الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود " عن شكره العميق لتأييد أفغانستان لقضايا العرب بصفة عامة وقضية فلسطين بصفة خاصة". كما اتفق الجانبان على ضرورة تقوية العلاقات الأخوية وزيادة التعاون بينهما في مختلف المجالات بما فيها العلاقات الاقتصادية والثقافية والدينية، وقدّم الوفد السعودي مساعدة مالية لتنفيذ برامجها الوطنية الإسلامية ولا سيما في الإدارة العليا للأوقاف التي تم إنشاؤها في أفغانستان للإشراف على الشؤون الدينية وشؤون الحج، كما وضع الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود بحضور الملك محمد ظاهر شاه حجر الأساس في ١٥ يونيو ١٩٧٠ لإنشاء مركز للدراسات الإسلامية في جامعة كابول، معرباً عن آمله في أن يساهم هذا المركز في تقديم خدماته للأفغان، والواقع أن هذا المركز هو جزء من سلسلة مراكز أُنشئتْ في مدن إسلامية عدة لتقديم خدمات للمسلمين ونشر الثقافة الإسلامية وحماية العقيدة. كما اتفق الجانبان على تبادل الزيارات بين المسؤولين في البلدين لدعم التعاون ولا سيما في المجالات الاقتصادية والثقافية[٦٤].

استمر وزراء خارجية المؤتمر الإسلامي في عقد مؤتمراتهم الإسلامية، فعقد مؤتمر وزراء الخارجية الثاني في كراتشي ٢٦-٢٩ سبتمبر ١٩٧٠ شاركت فيه وفود تمثل ٢٣ دولة، وطالب المؤتمر في بيانه الختامي تأييد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وإنشاء أمانة دائمة تشرف على تنفيذ قرارات المؤتمرات الإسلامية، وقد كانت إحدى التوصيات أن يُعقد اجتماع وزراء الخارجية الإسلامي الثالث في كابول في أوائل سبتمبر عام ١٩٧١، إلا أنه تَعَذَّرَ انعقاده في المكان والزمان بسبب ظروف خارجة عن إرادة الحكومة الأفغانية، فعُقدَ في جدة في المدة من ٢٩فبراير إلى ٤ مارس ١٩٧٢ وشارك فيه وفد الحكومة الافغانية، وتم فيه وضع ميثاق المؤتمر الإسلامي الذي يهدف على تعزيز التضامن ودعم التعاون بين الدول الإسلامية في المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية والمجالات الاخرى. كما أعلن المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء الخارجية مساندته التامة لباكستان وسلامة أراضيها وسيادتها الوطنية واستقلالها. وقرر المجتمعون أن يُعقَدَ مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الرابع في كابول في مايو ١٩٧٣[٦٥]، إلا أنه عُقدَ في بنغازي في الجمهورية العربية الليبية للمدة من ٢٤-٢٦ مارس ١٩٧٣، شاركت فيه وفود تمثل ٢٧ دولة مع مشاركة اليمن الجنوبي لأول مرة، وشدَّدَ المؤتمر في بيانه الختامي على مساندته للدول العربية والشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد حقوقه كاملة، وقرر المؤتمر تلبية دعوة الحكومة الأفغانية بأن يُعقدَ مؤتمر وزراء الخارجية للدول الإسلامية

الخامس في مايو ١٩٧٤ في مدينة كابول بأفغانستان، إلا أن التغييرات السياسية التي حدثت في أفغانستان والانقلاب العسكري الذي حدث في ١٧ يوليو ١٩٧٣ ضد الملك محمد ظاهر شاه، وإعلان الاحكام العرفية في البلاد ادى الى استبدال مكان عقد مؤتمر وزراء الخارجية للدول الإسلامية إلى كوالالمبور عاصمة ماليزيا في المدة ٢١–٢٥ يونيو ١٩٧٤(٦٦).

والواقع ان الانقلاب العسكري الذي حدث في أفغانستان أدى الى إنهاء التقارب بين المملكتين الافغانية والسعودية وذلك لأنه اطاح بنظام الحكم الملكي واقام نظاماً جمهورياً ماركسياً تابعاً للنفوذ السوفيتي وأتاح للأفكار الشيوعية بالانتشار في بلاد إسلامية محافظة الامر الذي اثار حفيظة المملكة العربية السعودية وجعل العلاقات بين البلدين يسودها الجفاء، وأنهى عقوداً طويلة من العلاقات السياسية بين البلدين.

من استعراضنا السابق للعلاقات الافغانية_السعودية نستنتج ان : تللك العلاقات نشأت بين مملكتين اسلاميتين ذات نظام ملكي وراثي، نشدت كل منهما في بداية الامر تبادل الاعتراف الدبلوماسي بالمملكة الحديثة ورعاية مصالح رعايا البلدين، ثم استمرت علاقات دبلوماسية تقليدية لم تكن المملكة العربية السعودية تهتم بتطويرها الى صلات اقتصادية او ثقافية وذلك يرجع الى طبيعة نظام الحكم المحافظ والنظام الاداري المبني على التعاليم الاسلامية، فضلاً عن انشغالها بالسياسة الداخلية للمملكة، ولكن الأمر تغير بعد حدوث الخلاف الافغاني الباكستاني حول قضية البشتونستان، اذ تدخلت للتوسط لحل الخلاف بين البلدين المسلمين انطلاقاً من كونها قبلة العالم الاسلامي محاولة من وراء ذلك ممارسة دورها الإقليمي الإسلامي وخشية من تطور الخلاف في تلك المنطقة إلى صدام حدودي بين البلدين الجارين، إلا أنها لم توفق في مسعاها بسبب التوجه السياسي للحكومة الأفغانية الموالي للاتحاد السوفييتي، إلا أن الأمور لم تستمر، ودفعت التحديات التي تواجه المنطقة الحكومة السعودية إلى تغيير سياستها تجاه أفغانستان فأخذت تنشد تقوية الأواصر مع الدول الإسلامية لإنشاء التحالف الإسلامي الذي يضم الدول الإسلامية فشهد النصف الثاني من ستينات القرن الماضي تطور تلك العلاقات إلى صلات وثيقة بين البلدين وتشابهه في المواقف من الأحداث السياسية في فلسطين، لإيجاد حليف إسلامي مناصر لمواقف وآراء قبلة العالم الإسلامي المملكة العربية السعودية، وانتهى الأمر بالانقلاب العسكري ضد محمد ظاهر شاه عام ١٩٧٣ ليضع حدًّا لهذا التحالف ما بين نظامَيْن ملكيَيْن إسلاميَيْن.

Abstract

Afghan-Saudi relations and Saudi Arabia's attitude on the Afghan-Pakistani dispute over the Pashtunistan issue 1932-1973

By May Fadhil Majeed Al-Rubaie

This study describes the emergence of diplomatic relations between the Kingdom of Afghanistan and the Kingdom of Hejaz and the development of those relations starting with the participation of Afghanistan in the Islamic Conference held in Mecca in 1926 to grant Islamic support to the modern Kingdom and consolidation those relations in the reign of King Mohammed Nader Shah in 1932 by a treaty in which the two sides recognized the full independence of the kingdoms of Saudi Arabia and Afghanistan and the exchange of diplomatic representation between the two countries to coordinate with the Saudi authorities for the care of Afghan pilgrims, the study then touched on Saudi Arabia's efforts to resolve the Afghan-Pakistani dispute over the Pashtunistan issue and then the role played by the Afghan government in Islamic conferences in supporting of Arab and Muslim issues.

الهوامش

١- مجلة الجامعة الإسلامية (حلب)، العدد ٢٥، السنة الثانية ١٩٣٠، ص١٥.

٢- فاسيلييف، تاريخ العربية السعودية، دار التقدم، موسكو، طبعة جديدة ٢٠١١، ص٣١٧-٣١٩.

٣- ملحق رقم ٣٣، خطاب الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن في المؤتمر الإسلامي الأول، جريدة أم القرى، العدد ٧٥، ٣٠ ذي القعدة ١٣٤٤ه/١١ يونيو ١٩٢٦، ص١، موقع مقاتل من الصحراء www.moqatel.com.

٤- فاسيلييف، المصدر السابق، ص٣١٩.

٥- المصدر نفسه، ص٣٢٥.

٦- جريدة البلاغ المصرية، العدد ٢٦٥٨، ١٨ فبراير١٩٣٢.

٧- ملفات البلاط الملكي ٣١١/٧٤٨، تقارير نجد والحجاز، كتاب ممثل العراق في جدة المؤرخ في ١١ مايو ١٩٣٢ و٤ ص٢٢، جريدة البلاغ المصرية، العدد ٢٧٠٦، ٩أبريل٣٢.

٨- معاهدة الصداقة بين المملكة الحجازية والنجدية ومملكة أفغانستان، ملحق المعاهدات مع الدول الإسلامية، موقع مقاتل من الصحراء www.moqatel.com.

٩- جريدة البلاغ المصرية، العدد ٢٧٤١، ١٣ ١٩مايو٣٢، والعدد ٣٦٨١، ٩ سبتمبر ١٩٣٤.

١٠- إنطوان فلوري، نشأة الكتلة الشرقية-ميثاق سعد آباد، ترجمة الدكتور غانم محمد الحفو، إصدار مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل، موصل ١٩٩١، ص١٦.

١١- ستار جبار علاي، باكستان دراسة في نشأة الدولة وتطور التجربة الديمقراطية، دار الجنان، عمان، ط١، ٢٠١٣، ص٤٥-٤٦.

١٢- رالف ه. ماجنوس، مشكلة أفغانستان، قضايا-خيارات-سياسات، ترجمة صليب بطرس، وروفائيل مسيحة، مكتبة الوعي العربي، مصر، ١٩٨٥، ص٢٦٨.

13- Petro alvecoressi, Survey of International Affairs 1949-1950, Issued under the auspices of the Royal Institute of International Affairs, Oxford University press, London, New york, Toronto, 1953, P. P.361-362.

١٤- نجيب الله خان، بختونستان والسلم العالمي، محاضرة ألقاها عضو لجنة المباحثات الأفغانية الباكستانية نجيب الله خان في باكستان، دار المعارف، مصر، د. ت، ص٧.

١٥- المصدر نفسه، ص٦-٧.

١٦- وثائق البلاط الملكي ٣١٧/٤٤٩٤، تقرير المفوضية الملكية العراقية في كراتشي المرقم ٣٧٨/ س/ ١ والمؤرخ في ٢٦ مارس ١٩٤٩، الموجه إلى وزارة الخارجية بغداد و٤٩، ص٨٦.

١٧- أسباب الخلاف بين باكستان والأفغان، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد ٣٠٧، السنة ٢١، ١٩٤٩، ص٩٤-٩٥.

١٨- وثائق البلاط الملكي ٣١١/٢٧٣٩، تقارير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة، تقرير المفوضية الملكية العراقية في كراتشي المرقم س/ ١/ ١٢٤١ والمؤرخ في ١٥ أكتوبر ١٩٥٠، الموجه إلى وزارة الخارجية بغداد و١٤٧، ص٢٦٨-٢٦٩.

١٩- رشيد مجيد محمد، قضية باختونستان ومشكلة الحدود الأفغانية-الباكستانية في الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في العالم الثالث، تأليف مجموعة من الباحثين، مركز دراسات العالم الثالث، كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد ١٩٨٩، ص٢١٨.

٢٠- وثائق البلاط الملكي ٣١١/٢٧٣٩، تقرير المفوضية الملكية العراقية في كراتشي المرقم س/ ١/ ٢١٤١ والمؤرخ في ١٥ أكتوبر١٩٥٠، الموجه إلى وزارة الخارجية بغداد و١٤٧، ص٢٦٨-٢٦٩.

٢١- جريدة الأهرام (القاهرة)، العدد ٢٣١٤٤، ٧ مارس ١٩٥٠.

٢٢- المصدر نفسه، العدد ٢٣١٥٤، ١٧ مارس ١٩٥٠.

٢٣- جريدة الزمان، العدد ٣٧٨٢، ٢١مارس، والعدد ٣٧٨٣، ٢١ مارس ١٩٥٠ .

٢٤- وثائق البلاط الملكي ٣١١/٤٩٤٦، تقرير المفوضية الملكية العراقية في كابول المرقم س/ ١/ ٧٩ والمؤرخ في ٢٢ مايو ١٩٥١، الموجه إلى وزارة الخارجية بغداد و٤٥، ص٩٢-٩٣.

٢٥- إبراهيم الراوي، من الثورة العربية الكبرى إلى العراق الحديث-ذكريات، مطبعة دار الكتب بيروت، ١٩٦٩، ص٣٠٢؛ خطب ورسائل الملوك والرؤساء، الملك سعود بن عبد العزيز، جريدة أم القرى (جدة)، العدد ١٥١٤، ٧ مايو ١٩٥٤، موقع مقاتل من الصحراء.

٢٦- جريدة الحياة (بيروت) العدد ٢٧٦٦، في ١١ مايو ١٩٥٥، والعدد ٢٧٦٧، في ١٢ مايو ١٩٥٥.

٢٧- وثائق البلاط الملكي ٣١١/٤٩٤١، الخلاف الباكستاني-الأفغاني، تقرير المفوضية الملكية العراقية في كابول المرقم ٢/ ١/ ٤٧ والمؤرخ في ٨مايو ١٩٥٥، الموجه إلى وزارة الخارجية بغداد و٧٦، ص٩٩؛ جريدة البلاد (بغداد) العدد ٤٣٥٢، ١٩ مايو ١٩٥٥.

٢٨- جريدة الحياة (بيروت)، العدد ٢٧٧٠، ١٥ مايو ١٩٥٥.

٢٩- المصدر نفسه، العدد ٢٧٧٤، ٢٠ مايو ١٩٥٥؛ جريدة القبس (دمشق) العدد ٤٩٩١، ٢٠ مايو ١٩٥٥.

٣٠- جريدة الحياة (بيروت)، العدد ٢٧٧٥، ٢١ مايو ١٩٥٥.

٣١- المصدر نفسه، العدد ٢٨٠٤، ٢٥ يونيو ١٩٥٥.

٣٢- وثائق البلاط الملكي ٣١١/٤٩٤٦، تقرير المفوضية الملكية العراقية في كابول المرقم ٢/ ١/ ٦٤ والمؤرخ في٦ آغسطس ١٩٥٢، الموجه إلى وزارة الخارجية بغداد و٢٢، ص٤٩-٥٠.

٣٣- وثائق البلاط الملكي ٣١١/٤٩٤١، تقرير المفوضية الملكية العراقية في كراتشي المرقم س/ ٢/ ١٠/ ١١٣٢ والمؤرخ في ١١ يونيو ١٩٥٥، و٣٣، ص٤٣.

٣٤- المصدر نفسه، كتاب المفوضية الملكية العراقية في جدة المرقم ٢٤٩/٨/٦ والمؤرخ في ١٩ يونيو ١٩٥٥ و١١، ص٤١.

٣٥- المصدر نفسه، كتاب وزارة الخارجية الموجه إلى رئاسة الديوان الملكي المرقم س/١٦٥٤٤/١٠/٩٢٩/٩٢٩ والمؤرخ في ٢٥ يونيو ١٩٥٥ و٣٦، ص٥٠.

٣٦- المصدر نفسه، كتاب وزارة الخارجية العراقية الموجه إلى رئاسة الديوان الملكي المرقم س/١٦٨٠٤/١٠/٩٢٩/٩٢٩ والمؤرخ في ٢٠ يونيو ١٩٥٥ و٣٢، ص٥٨.

٣٧- وثائق البلاط الملكي ٣١١/٤٩٤١، كتاب وزارة الخارجية الموجه إلى رئاسة الديوان الملكي المرقم س/٩٢٩/٩٢٩/١٠/١٧٣٣٠ والمؤرخ في ٢ يوليو ١٩٥٥ و٢٧، ص٣٧.

٣٨- المصدر نفسه، كتاب السفارة الملكية العراقية في كراتشي المرقم س/٢/١٠/١٢٣٠ والمؤرخ في ٣٠ ١٩٥٥يونيو الموجه إلى وزارة الخارجية بغداد و١٧، ص٢٠.

٣٩- وثائق البلاط الملكي ٣١١/٣٦٧٩، تقرير السفارة العراقية في القاهرة المرقم ١١/٢/٨٥٤ والمؤرخ في ١٢ يوليو ١٩٥٥ الموجه إلى وزارة الخارجية بغداد، ٥٤، ص١٠٥-١٠٦.

٤٠- وثائق البلاط الملكي ٣١١/٤٩٣٠، كتاب السفارة الملكية العراقية في كراتشي المرقم س/٢/١٠/١١٦٢ والمؤرخ في ١٦ ١٩٥٥سبتمبر الموجه إلى وزارة الخارجية بغداد، و١٣٤ ص٢٠٥.

٤١- وثائق البلاط الملكي ٣١١/٤٩٤١، كتاب المفوضية الملكية العراقية في كابول المرقم ٩٣/٤/٧ والمؤرخ في ١٤ سبتمبر الموجه إلى وزارة الخارجية بغداد، و٦ ص٦-٧.

٤٢- المصدر نفسه، كتاب السفارة الملكية العراقية في كراتشي المرقم س/٢/١٠/١٧١٠ والمؤرخ في ١٧ سبتمبر ١٩٥٥ الموجه إلى وزارة الخارجية بغداد، و٢ ص٢.

٤٣- ج. ب. ديروزيل، التاريخ الدبلوماسي في القرن العشرين ١٩٤٥-١٩٧٨، ج٢، ترجمة خضر خضر، دار المنصور، بيروت، ط١، ١٩٨٥، ص٢٤٣-٢٥٥.

٤٤- وثائق البلاط الملكي ٣١١/٤٩٣١، كتاب السفارة الملكية العراقية في كراتشي المرقم س/٢/٤/٢٠١ ٢ والمؤرخ في ٣٠ ديسمبر ١٩٥٥ الموجه إلى وزارة الخارجية بغداد، و١٠٥ ص١٦٥.

٤٥- وثائق البلاط الملكي ٣١١/٥٠٧٢، كتاب المفوضية الملكية العراقية في كابول المرقم ١٢٨/١/٢ والمؤرخ في ٣١ ديسمبر١٩٥٥، الموجه إلى وزارة الخارجية بغداد، و٤٣ ص٨٧-١٠٣.

٤٦- جريدة البلاد، العدد ٤٥٩٣، ٨ مارس ١٩٥٦.

٤٧- The Middle East Journal, Summer 1956, Number 3, Vol. 10, P. 276.

٤٨- وثائق البلاط الملكي ٣١١/٥٧٠٢، تقرير المفوضية الملكية العراقية في كابول المرقم ٢٩/١/٢ والمؤرخ في ٢٥ فبراير ١٩٥٦ الموجه إلى وزارة الخارجية بغداد، و٣٦ ص٧٧.

٤٩- ملفات مجلس السيادة ٤١١/٣١٧، تقرير سفارة الجمهورية العراقية في كابول المرقم ٣٤٤/١/٢ والمؤرخ في ١ نوفمبر ١٩٥٩ الموجه إلى وزارة الخارجية بغداد، و٩ ص٢٣-٢٦.

٥٠- المصدر نفسة، تقرير سفارة الجمهورية العراقية في كابول المرقم ٣١٤/١/٢ والمؤرخ في ٣١ ديسمبر ١٩٥٩ الموجه إلى وزارة الخارجية بغداد، و٧ ص١٨-٢١.

٥١- ملفات مجلس السيادة ٤١١/٢٣٢، تقرير سفارة الجمهورية العراقية في كراتشي المرقم س/٢/٤/٢٠ والمؤرخ في ١٣ ديسمبر ١٩٦٠، و١٢ ص٤٦.

٥٢- ملفات مجلس السيادة ٤١١/٣١٧، تقرير سفارة الجمهورية العراقية في كابول المرقم ٣٠٢/١/٢ والمؤرخ في ١٩ نوفمبر ١٩٦٠، و١٦ ص٤٣.

٥٣- ملفات مجلس السيادة ٤١١/٣١٧، برقية الملك محمد ظاهر شاه ملك الافغان إلى رئيس مجلس السيادة محمد نجيب الربيعي، الديوان ٢٤١ في ٣٠ مايو ١٩٦١، و٣ ص٩-١٠.

٥٤- ملفات مجلس السيادة ٤١١/٣١٧، التقرير السياسي لشهر أيلول ١٩٦١، المرقم سياسية/٢/٢٢٩ والمؤرخ في ٣ أكتوبر ١٩٦١ الموجه إلى وزارة الخارجية بغداد، و٢ ص٥.

٥٥- ملفات مجلس السيادة ٤١١/٢١٧، تقرير السفارة العراقية في دلهي المرقم ٥٦٠/٧/٢ والمؤرخ في ١٤ نوفمبر ١٩٦١ الموجه إلى وزارة الخارجية بغداد، و١٠ ص٦٢.

٥٦- مذكرات في يوميات أكرم زعيتر أفغانستان قبل الانقلابات المشؤومة، جريدة الشرق الاوسط (لندن)، العدد ٥٤٠، ٥ أبريل ١٩٨٠ والعدد ٤٥٦، ١٢ أبريل ١٩٨٠ والعدد ٥٥٢، ١٩ أبريل ١٩٨٠؛ جريدة البلاد، العدد ٦٥٥٥، ١٦ نوفمبر ١٩٦٢.

57- Louis Dupree," A suggested Pakistan-Afghanistan Iran Federation", The Middle East Journal, Vole, 17, Number 4, Autumn 1963, P. 399.

58- Akhramovich, R. T. outline History of Afghanistan after the Second World War, translated from Russian by C. J. Lambkin, Nuka publishing House, Moscow, 1966, P.154.

59- The middle east Journal, Chronology, Vol. 19, Number 3, Summer 1965, P. 338.

٦٠- جريدة الشرق الأوسط (لندن) العدد ٥٥٢، ١٩ أبريل ١٩٨٠؛ علي محافظة، العرب والعالم المعاصر، دار الشروق، ط١، ٢٠٠٩، ص٤٧٠-٤٧١.

٦١- ملحق تسلسل الحوادث والزيارات المهمة في حياة الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود، كلمة الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود ردّاً على كلمة الرئيس الباكستاني الجنرال محمد أيوب خان، كراتشي ١٩٦٦/٤/١٩، جريدة أم القرى، العدد ٢١١٧، ٢٢ أبريل ١٩٦٦، موقع مقاتل الصحراء.

٦٢- سجل العالم العربي، وثائق-أحداث-آراء سياسية، دار الأبحاث والنشر، تشرين الثاني ١٩٦٧، ص١٩٦٧، ٦٤٩؛ جريدة الشرق الأوسط (لندن)، العدد ٥٥٨، ٢٦ أبريل١٩٨٠؛ مجلة الجديد (بيروت)، العدد ٣٤٦، ٢٧ تموز ١٩٧٣.

٦٣- البيان الختامي لمؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الأول بجدة ٢٣-٢٥ آذار ١٩٧٠، منظمة المؤتمر الإسلامي، بيانات وقرارات مؤتمرات القمة ووزراء الخارجية ١٩٦٩-١٩٨١، ص٥-١١، موقع مقاتل من الصحراء www.moqatel.com

٦٤- الوثائق الغربية ١٩٧٠، إعداد لبيبة فياض أبو علوان وآخرون، مكتبة نعمة يافت التذكارية، الجامعة الأمريكية، بيروت.
وثيقة رقم ٢٢٩، البيان السعودي الأفغاني المشترك أثر زيارة الملك فيصل لكابول، جدة-كابول ١٦ ١٩٧٠يونيو، جريدة أم القرى (جدة) ١٩ يونيو ١٩٧٠، ص٤٠١-٤٠٢.

٦٥- البيان الختامي لمؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الثالث بجدة ٢٩ فبراير-٤ مارس ١٩٧٢، منظمة المؤتمر الإسلامي بينات وقرارات مؤتمرات القمة ووزراء الخارجية ١٩٦٩-١٩٨١، ص١٧-٢٤.
الموقع مقاتل من الصحراء www.moqatel.com

٦٦ – مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الرابع، ومؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الخامس.
موقع منظمة التعاون الإسلامي www.oic.oic.org